



مساعدة اللاجئين في قاعدة طرابلس البحرية بعد اعتراضهم في البحر والعودة بهم إلى ليبيا. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أحمد بن مادي)

أبرز النقاط

- يمهّد وقف إطلاق النار الطريق لإنهاء الصراع وتهيئة الظروف المواتية للسلام والاستقرار.
- 2020: تم اعتراض أكثر من 10,000 مهاجر ولاجئ في البحر وأعيدوا إلى ليبيا، مما يتجاوز أعداد عام 2019 بأكمله.
- تستمر حالات كوفيد-19 في الزيادة، مع زيادة بنسبة 76% في عدد الحالات المؤكدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.
- يعرض نقص اللقاحات حياة أكثر من 250,000 طفل للخطر في جميع أنحاء البلاد.

جهات الاتصال

جاستن بريدي

رئيس المكتب
bradyj@un.org

جينيفر بوزا رتكا

مسؤول الإعلام
bose.ratka@un.org

التمويل (2020)*

\$129.8 مليون المطلوب

\$96.9 مليون تم تمويله



75%

التقدم المحرز

FTS: <https://fts.unocha.org/appeals/931/summary>

أبرز الأرقام

1 مليون

بحاجة للمساعدة

0.3 مليون

مستهدفون

392 ألف

نازح في ليبيا

585 ألف

مهاجر ولاجئ في ليبيا

309 ألف

تم الوصول إليهم

وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية يبعثان آمالاً على تحقيق السلام والاستقرار

في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وقع ممثلون عسكريون من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي على اتفاق لوقف إطلاق النار. وأعقب ذلك استئناف المحادثات بين الأطراف الليبية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2510 (2020) الذي صادق على نتائج مؤتمر برلين الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020. تعتبر هذه الأحداث الإيجابية تطورات هامة لإنهاء الصراع بشكل دائم والتحرك نحو السلام والاستقرار في ليبيا.

بيد أنه، وعلى المدى القريب، ومع استمرار تأثير كوفيد-19، ستظل الاحتياجات الإنسانية قائمة ريثما تتجسد الاتفاقيات على أرض الواقع وينتعش الاقتصاد. ومن المتوقع أن يؤدي رفع القوة القاهرة والحصار الذي تفرضه قوات الجيش الوطني الليبي على إنتاج النفط إلى تخفيف حدة الوضع الاقتصادي في البلاد مما سيكون له تأثير إيجابي على بعض الفئات الأكثر ضعفاً في البلاد. وتشير التقديرات إلى أنه في بداية عام 2021، سيحتاج 1.3 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، أي بزيادة قدرها 40% مقارنة بعام 2020.

منذ تعليق الأعمال العدائية في جنوب طرابلس في حزيران/يونيو 2020، عاد نحو 36,000 شخص إلى ديارهم. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 392,000 شخص نازحين في جميع أنحاء البلاد. وقد كان معدل عمليات العودة مقيداً بسبب نقص الخدمات الأساسية التي تضررت أثناء النزاع ووجود فخاخ متفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال تشكل مخاطر حماية جسيمة إلى أن يتم إزالتها بشكل آمن.

* اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2020

ومع هدوء الصراع الأوسع نطاقاً، ازداد العنف بين الجماعات المسلحة المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني في الغرب. وقد شمل ذلك، في بعض الحالات استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق الحضرية. وقد وردت تقارير عن وقوع اشتباكات في تاجوراء في أواخر أيلول/سبتمبر، وبين جماعات منافسة في طرابلس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ومؤخراً في ترهونة.

وما زالت الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن كوفيد-19 تتسبب في تآكل مستويات معيشة الناس ووصولهم على الخدمات العامة. كما أن نقص الوقود والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي قد أثرا تأثيراً شديداً على الظروف المعيشية للناس، فضلاً عن تأثيره على أداء المرافق الصحية.

تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين الذين أعيدوا إلى ليبيا 10,000

بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تم إنقاذ أو اعتراض ما يقارب 10,400 مهاجر ولاجئ ممن حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط وتمت إعادتهم إلى ليبيا من قبل خفر السواحل، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة. وهو ما يتجاوز أعداد عام 2019 بأكمله (تم تسجيل 9,200 شخص تم اعتراضهم وأعيدوا إلى ليبيا). وبالإضافة إلى أولئك الذين أعيدوا إلى ليبيا، 570 شخصاً على الأقل قد غرقوا أثناء المحاولة.

وشهد هذا الشهر انخفاضاً كبيراً في عدد الأشخاص الذين تم اعتراضهم في البحر مقارنة بالشهر السابق، وهو ما يتبع نهجاً موسميّاً حيث يغادر ليبيا عدد أقل من القوارب بسبب تدهور الأحوال الجوية مع اقتراب فصل الشتاء. وبلغ عدد المهاجرين واللاجئين الذين تم اعتراضهم أو إنقاذهم وإعادتهم إلى ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 نصف العدد المسجل في الشهر نفسه من العام الماضي، حيث بلغ عددهم 521 مهاجراً ولاجئاً هذا العام، مقارنة بـ 1,131 شخصاً في عام 2019.

وفي أواخر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وقع عدد من الحوادث التي سلطت الضوء على المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون الذين لا يزالون في ليبيا. ففي أواخر أيلول/سبتمبر، تم اعتقال أكثر من 300 مهاجر من بينهم نساء وأطفال في صبراتة، واحتجزوا في موقع احتجاز غير رسمي. وتمكنت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من التفاوض للوصول إلى الموقع لتقديم المساعدة.

أغلقت مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية عدداً من مراكز الاحتجاز الرسمية على طول المناطق الساحلية في الغرب. وما فتئت الأمم المتحدة وشركاؤها تدعم الفئات الأكثر ضعفاً من بين هؤلاء المهاجرين والأشخاص المعنيين واللاجئين في العثور على مأوى في المجتمعات الحضرية، وتزويدهم بالمساعدات الأساسية الإضافية. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، كان هناك حتى بداية تشرين الثاني/نوفمبر نحو 2,400 شخص، 12% منهم من النساء و27% من الأطفال، محتجزون في مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا.

ومع ذلك، يتم احتجاز العديد في مواقع غير رسمية لا يمكن للأمم المتحدة والشركاء الإنسانيون الوصول إليهم. وما زالت الجهات الإنسانية في ليبيا تحث السلطات على اتخاذ خطوات أكبر ضد المهربين والمتجرين وإيجاد بدائل للاحتجاز.



اتجاهات الانزال الشهري: 2020 و2019 (المصدر: المنظمة الدولية للهجرة)

الإمدادات المحدودة أثرت على استجابة كوفيد-19 وتعطل تطعيم الأطفال

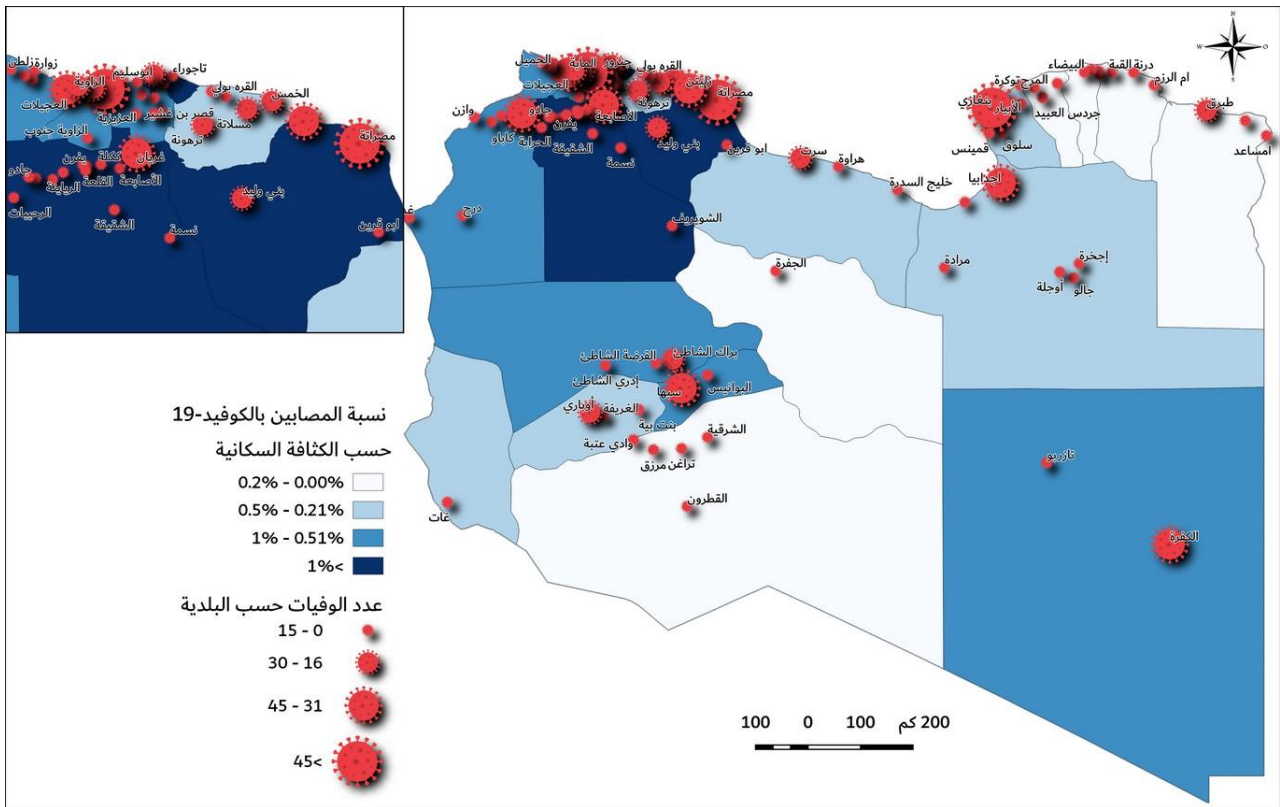
وفقاً للمركز الوطني لمكافحة الأمراض، في تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بكوفيد-19 26,328 شخصاً، وتوفي 301 شخصاً. وبذلك يصل العدد الإجمالي للحالات المؤكدة في ليبيا إلى 62,045 حالة و871 حالة وفاة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 76% في عدد الحالات منذ الشهر السابق. وشملت البلديات التي أبلغت عن أكبر زيادة في الحالات المؤكدة في تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس ومصراتة وبنغازي والزاوية.

وفي حين زادت القدرة على إجراء الاختبارات مع وجود 27 مختبراً يعمل في البلاد، فلا تزال القدرات تتركز إلى حد بعيد في أكبر المناطق الحضرية في البلاد. فضلاً عن ذلك، فإن استمرار إغلاق مرافق الرعاية الصحية الأولية نتيجة نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية، وانقطاع التيار الكهربائي، ونقص معدات الحماية الشخصية، يؤثر على قدرة النظام الصحي على مكافحة الوباء، وفي الوقت ذاته يؤثر على توفير الخدمات الصحية الأساسية، وتشمل هذه الخدمات الرعاية الصحية الإنجابية، والخدمات التي تقدم للأطفال دون سن الخامسة، وعلاج المرضى الذين يعانون من أمراض غير معدية.

تأثر جنوب البلاد بشكل خاص بانقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود. وأعلنت جميع مراكز العزل والمختبرات الأربعة المحددة التي تجري الاختبارات في المنطقة عن إغلاق متقطع لمرافق الاختبار بسبب صعوبات في مواصلة العمليات وسط انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود، ولكن أيضاً بسبب نقص الإمدادات الاختبارية والتشخيصية. ونتيجة لذلك، لم تسجل البلديات في الجنوب أي حالات جديدة في بداية تشرين الأول/أكتوبر لأكثر من أسبوع. بينما تم إعادة بدء الاختبار، يبقى عدد الاختبارات التي يتم إجراؤها منخفضاً. وظلت مراكز العزل الأربعة مغلقة، بالرغم من فتح مرفق مؤقت في سبها.

بالإضافة إلى تحديات الاستجابة لكوفيد-19 على مدى الأشهر السبعة الماضية، أدى النقص غير المسبوق في اللقاحات في البلاد إلى تعطيل جداول تطعيم الأطفال. وأظهرت نتائج تقييم أجري مؤخراً في ليبيا أن إمدادات اللقاحات المضادة للأمراض الشائعة في مرحلة الطفولة، السل وشلل الأطفال والحصبة، قد نفذت أو من المتوقع أن تنفذ بحلول نهاية العام إذا لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة للحصول على هذه اللقاحات وتوزيعها.

أدت التدابير الوقائية من جائحة كوفيد-19 التي شملت إغلاق الحدود الدولية وفرض قيود على الحركة، إلى حدوث تأخير في توريد وتوزيع اللقاحات، واضطرت العديد من مراكز التطعيم إلى إغلاق أبوابها بسبب نقص معدات الحماية الشخصية للعاملين الصحيين. وهذا يعرض أكثر من 250,000 طفل في ليبيا لخطر الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات.



كثافة حالات كوفيد-19 المؤكدة وعدد الوفيات (المصدر: المركز الوطني لمكافحة الأمراض/منظمة الصحة العالمية)

مع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يساعد الباعة المكافحون حيثما أمكنهم ذلك



محل سيد للخضار (أوتشا/أحمد ربح)

يقول سيد*، وهو بائع خضار مصري في منتصف العمر يعمل في طرابلس: "أضحى الناس قادرون فقط على شراء نصف ما كانوا قادرين على شرائه بنفس المبلغ من المال في السابق". يعيش سيد في ليبيا منذ 30 عامًا ويبيع الخضار منذ مدة مماثلة تقريبًا.

"يكافح الناس للحصول على السيولة النقدية من المصارف. السلع باهظة الثمن والإمدادات في نقص. وقد ارتفعت الأسعار بسبب الحرب، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي والمياه بشكل متكرر وزيادة تكاليف النقل. من كان يشتري 2 كيلو [من الخضار] في السابق، الآن يشتري كيلو واحد فقط". قال سيد أن متجره شهد تراجعاً في المبيعات خلال الأشهر الماضية بسبب الضائقة الاقتصادية والأسعار المرتفعة التي يعاني الناس منها في ليبيا.

"بعض الزبائن يشترون بالدين، وبعضهم يدفع في نهاية الشهر، وبعضهم لا يملك ما يكفي [من المال]، فأقوم بمساعدتهم. هناك أشخاص يترددون على المحل ويسألون إن كان هناك بقايا خضار. فأجمع بعض الخضروات، كالطماطم والبطاطس والبصل، وأعطيتها لهم". قال سيد أنه في العادة

يأتي حوالي شخصين إلى ثلاث أشخاص إلى محله كل يوم ويطلبون المساعدة. ثم أن هناك ممن اشترى بالدين ولكن لم يرجعوا بعدها.

سيد متزوج ولديه ولدان يدرسان في مصر. وهو يخطط لمواصلة العمل في محله لفترة أطول قليلاً قبل العودة لمصر بشكل دائم. وعلى الرغم من قلقه إزاء عدم تمكنه من كسب العيش في وطنه، إلا أن التحديات الحالية قد لا تترك له أي خيار آخر.

* تم تغيير الاسم حفاظاً على هويته.

دورات كسب الرزق تمهد الطريق لرواد الأعمال في ليبيا



أحد المشاركين في دورة صنع الأبواب والنوافذ (برنامج الأغذية العالمي/كفاءة)

عندما انتقلت فرح من مدينتها طبرق إلى مدينة زلطن، غرب ليبيا، على الجانب الآخر من البلاد، كانت في السادسة عشرة من عمرها وكانت قد تزوجت للتو. وعندما فقد زوجها وظيفته، مصدر دخلهم الوحيد، لم تكن عائلتها بالقرب منها لكي تطلب منهم الدعم. وازداد وضعهم المالي هشاشة، وبدأوا في الاعتماد على الأصدقاء والجمعيات الخيرية للحصول على قوت يومهم.

وبدئاً من أنه لم يكن هناك بديل غير طلب الدعم، لكن فرح أرادت أن تكون قادرة على إعالة أطفالها الثلاثة بنفسها. وكانت تعلم أنه سيكون صعباً لها بدون أي تعليم أو تدريب رسمي، لكنها كانت مصممة على ذلك.

في شباط/فبراير 2020 انضمت فرح إلى برنامج التدريب المهني التابع لبرنامج الأغذية العالمي للمُتدربين، وبدأت في التعلم بشغف، متحمسة للدورة العملية ولفصل المهارات الناعمة التي تعني أنها ستصبح قابلة للتوظيف.

وعلى الرغم من أنه كان لا بد من تعليق التدريب في منتصف آذار/مارس بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، فقد استؤنف التدريب في أيلول/سبتمبر مع اتخاذ تدابير احترازية صارمة، وتمكنت فرح من العثور على عمل بعد إنهاؤها للدورة التي اختتمت في تشرين الأول/أكتوبر.

"لقد بدأت العمل كمزينة من المنزل، مع الحفاظ على تدابير السلامة، واعتباراً من الشهر الماضي تمكنت من أن أكون معيلة لعائلتي"، قالت فرح بفخر. "هذا الشهر تمكنا من شراء طعام الأطفال والحليب والأشياء التي يحتاجونها بأنفسنا. إنه شعورٌ قوي".

تهدف دورات كسب الرزق لبرنامج الأغذية العالمي، التي يتم تنفيذها في غرب ليبيا بواسطة الشريك الليبي المتعاون مؤسسة كفاءة، إلى تمكين وتعزيز صمود الفئات السكانية المستضعفة، خاصة النساء والشباب، من خلال دورات تدريبية مفيدة تجمع بين المهارات القابلة للتسويق محلياً ومنافع الناس. كما تدعم الدورات أيضاً لوائح المتابعة لرواد الأعمال مثل فرح والمساعدة في العثور على عمل. اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، تم تدريب حوالي 500 شخص منذ تموز/يوليو 2019. كما تم توسيع نطاق التدريبات لتمتد إلى شرق البلاد.

الوصول

تماشياً مع استراتيجية الوصول للفريق القطري للعمل الإنساني (HCT)، أُعيد إنشاء مجموعة العمل بالوصول الإنساني (HAWG) من أجل إعادة تنشيط الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الإنساني في تحسين وصول المساعدات الإنسانية في ليبيا. وستكون المجموعة بمثابة هيئة استشارية استراتيجية للفريق القطري للعمل الإنساني. ويشمل نطاق العمل تعزيز خمس مجالات رئيسية ذات صلة بإمكانية الوصول: التنسيق/تبادل المعلومات، والسياسات، والدعوة، والوجود التشغيلي، والتحليل، بما في ذلك تحليل التحديات التي تواجه الوصول من خلال نهج قائم على المشاركة.

استمر انخفاض القيود المفروضة على الوصول، حيث شهد تشرين الأول/أكتوبر أقل عدد من تحديات الوصول التي أُبلغ عنها الشركاء منذ إطلاق إطار رصد الوصول والإبلاغ (AMRF) في آذار/مارس 2020. وأبلغ الشركاء عما مجموعه 356 عائقاً أمام الوصول خلال الشهر، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 36% مقارنة بالشهر الماضي. وتأثرت المناطق في المنطقة الغربية بما مجموعه 157 من القيود المبلغ عنها (44%). وشكلت التحديات التي تؤثر على الشرق والجنوب 34% و 22% من القيود المبلغ عنها على التوالي.

وظلت القيود البيروقراطية التي تعوق حركة موظفي العمل الإنساني إلى ليبيا تمثل أعلى نسبة من القيود المبلغ عنها (54%) ولكنها انخفضت بنسبة 32% مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع منسق الشؤون الإنسانية في ليبيا مع وزير الداخلية لمناقشة مجموعة متنوعة من القضايا التي تؤثر على العمليات الإنسانية.

ناقش منسق الشؤون الإنسانية مسألة إصدار تأشيرات للموظفين الدوليين العاملين في ليبيا، حيث تم إحراز تقدم كبير على الرغم من أن 34% من طلبات الحصول على تأشيرات لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية لا يزال معلقاً. وعلى الرغم من التقدم النسبي، لا تزال هناك حاجة إلى حل طويل الأجل لإصدار التأشيرات. إن قصر مدة صلاحية التأشيرات، والذي يؤثر أيضاً على موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، يجعل من الصعب الحفاظ على وجود ثابت في البلاد. وفيما يتعلق بتوريد الإمدادات الإنسانية، حيث أحرز بعض التقدم في الحصول على تصريح في الوقت المناسب عند نقاط الدخول، هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل مستدام، لا سيما فيما يتعلق بالمواد الصحية. ولا تزال المواد الصحية محتجزة في البحر والمطارات في جميع أنحاء البلاد. وقد يتطلب التأخير الطويل التخلص من بعض المواد بعد انتهاء فترة صلاحيتها. وقد تم مناقشة موضوع آخر وهو استكشاف سبل تيسير وتسريع استئناف رحلات العودة الطوعية للمهاجرين، التي توقفت بعد إعادة تشغيلها في آب/أغسطس بسبب الاضطرابات في الرحلات الجوية الناجمة عن كوفيد-19، وإعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة.

وتمثل القيود المفروضة على التنقل داخل ليبيا 21% من القيود المبلغ عنها. إن تدابير حركة كوفيد-19 ومتطلبات الأمن الداخلي الصارمة ما زالت تحد من قدرة العاملين في المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدات. على الجانب الإيجابي، جرت أول رحلة جوية داخلية بين طرابلس وبنغازي في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم نفسه الذي تم فيه التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. إن إنهاء القتال، إلى جانب الأحكام الواردة في الاتفاق التي تسمح بالحركة المفتوحة على طول طرق الإمداد الرئيسية الثلاثة في البلاد لن تعود بالنفع على السكان المتضررين فحسب، بل ستسمح أيضاً للجهات الإنسانية بالعمل بفعالية أكبر.

وقد أُبلغ عن وقوع ما مجموعه ست وقائع تدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية خلال الشهر. وشملت هذه الانتهاكات المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز حيث أُبلغ بعض الشركاء عن وجود تحديات في الوصول إلى جميع المهاجرين واللاجئين المحتجزين المتضررين، وكذلك نقاط النزول في طرابلس حيث لم يُسمح بالوقت الكافي لتقييم وتلبية الاحتياجات المختلفة لأولئك الذين يتم إنزالهم بعد اعتراضهم في البحر. وفي إحدى الوقائع، احتجزت السلطات عضواً في منظمة إنسانية تعسفاً أثناء عملية توزيع في مركز احتجاز، ولم يُفرج عنه إلا بعد تسليم بعض المواد غير الغذائية التي كان يجري توزيعها. ونتيجة لذلك، عُلّق التوزيع.

ومع استمرار تحسين وصول المساعدات الإنسانية، وصلت المنظمات الإنسانية إلى أكثر من 309,000 شخص بمساعدة إنسانية حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى 81,000 نازح داخلياً، و150,000 من الليبيين المستضعفين والمتأثرين بالصراع والعائدين حديثاً، و79,000 من المهاجرين واللاجئين. ومن بين الأشخاص الذي تمت مساعدتهم، تلقى قرابة 119,000 شخص مساعدات غذائية غير مشروطة، وتلقى 107,000 شخص دعم مساعدة المأوى، واستفاد 48,000 شخص من الوصول إلى مستلزمات أو خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

وواصل الشركاء في مجال الصحة زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية، حيث قدموا أكثر من 152,000 إجراء طبي، وزودوا 2,200 شخص من مقدمي الخدمات الصحية بتدريبات بناء القدرات. وتلقى أكثر من 64,000 شخص خدمات حماية متخصصة أو أنشطة توعوية، بما في ذلك خدمات العنف الجنساني وحماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي. وقد قام الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة ما يقرب من 3,000 عنصر من أخطار المتفجرات، بما في ذلك التخلص من الذخائر المتفجرة، ومهام الرصد وتطهير مناطق المعارك، الأمر الذي لن يحمي الأرواح فحسب، بل سيسهل العودة.